

Distr.: General
4 May 2023
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان

الدورة الثالثة والخمسون

19 حزيران/يونيه - 14 تموز/يوليه 2023

البند 3 من جدول الأعمال

تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية

الرؤية والأولويات المواضيعية: معالجة التحديات الجديدة وتوطيد المكاسب

تقرير المقررة الخاصة المعنية بحقوق الإنسان للنازحين داخلياً، باولا غافيريا - بيتانكور

موجز

يتضمن هذا التقرير، الذي تقدمه المقررة الخاصة المعنية بحقوق الإنسان للنازحين داخلياً، باولا غافيريا بيتانكور، عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان 6/50، موجزاً للتوجه الذي تعتمزم المضي فيه خلال فترة ولايتها، بما في ذلك أساليب عملها وأولوياتها الاستراتيجية والمواضيعية. وتقدم المقررة الخاصة أيضاً سرداً للأنشطة التي اضطلعت بها تنفيذاً لولايتها منذ تعيينها من جانب المجلس في 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2022، فضلاً عن أنشطة المقررة الخاصة السابقة خلال الفترة المشمولة بالتقرير وحتى نهاية فترة ولايتها في 31 تشرين الأول/أكتوبر 2022.



الرجاء إعادة الاستعمال

المحتويات

الصفحة

3		أولاً - مقدمة
3		ثانياً - أنشطة المقررة الخاصة
3		ألف - الزيارات التي اضطلعت بها المكلفة السابقة بالولاية
4		باء - الجهود التي بذلتها المكلفة السابقة بالولاية فيما يتعلق بالحوار والدعوة وإشراك أصحاب المصلحة
6		جيم - التقييم الذي أجرته المقررة الخاصة في بداية فترة ولايتها
9		دال - الجهود التي اضطلعت بها المقررة الخاصة في مجال الحوار والدعوة وإشراك أصحاب المصلحة
10		ثالثاً - الرؤية والأولويات المواضيعية: معالجة التحديات الجديدة وتوطيد المكاسب
10		ألف - النهج وأساليب العمل
15		باء - الحالة الراهنة لمسألة النزوح الداخلي والتوجهات الاستراتيجية
19		رابعاً - الأولويات المواضيعية
19		ألف - النزوح الداخلي الناجم عن نقشي العنف
20		باء - عمليات السلام واتفاقات السلام وبناء السلام والنزوح الداخلي
21		جيم - تغير المناخ والنزوح الداخلي
23		دال - إدماج وإعادة إدماج النازحين داخلياً

أولاً - مقدمة

1- يُقدّم هذا التقرير وفقاً لقرار مجلس حقوق الإنسان 6/50. وهو التقرير الأول للمكلفة الحالية بالولاية، باولا غافيريا بيتانكور، التي عينها المجلس مقررّة خاصة معنية بحقوق الإنسان للنازحين داخلياً في دورته الخمسين المعقودة في أيلول/سبتمبر 2022 واستلمت مهامها في 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2022. وكانت المقررة الخاصة عضواً (2019-2021) في الفريق الرفيع المستوى المعني بالنزوح الداخلي، المكلف باستخلاص توصيات محددة بشأن كيفية الاستجابة على نحو أفضل لمسألة النزوح الداخلي. وتود المقررة الخاصة أن تشكر أعضاء مجلس حقوق الإنسان ومراقبيه على ما أبدوه من ثقة وتعاون في مستهل توليها مهامها.

2- ويورد هذا التقرير معلومات عن الأنشطة التي اضطلعت بها المكلفة السابقة بالولاية خلال الفترة المشمولة بالاستعراض، حتى نهاية فترة ولايتها في تشرين الأول/أكتوبر 2022، علماً أن المكلفة الجديدة بالولاية استلمت مهامها في 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2022. ويتضمن التقرير موجزاً للتوجه الاستراتيجي والأولويات المواضيعية اللذين ستسترشد بهما المقررة الخاصة في عملها على امتداد السنوات الثلاث المقبلة من ولايتها.

3- وتؤكد المقررة الخاصة ما أبداه مجلس حقوق الإنسان والجمعية العامة، من بين جهات أخرى، من اعتراف بالدور المحفز الذي أداه سلفها في رفع مستوى الوعي بمحنة النازحين داخلياً، وبجهودها الدؤوبة لتلبية احتياجاتهم من الحماية والمساعدة والحلول الدائمة، بما في ذلك من خلال تعميم مراعاة حقوق الإنسان الواجبة للنازحين داخلياً على صعيد منظومة الأمم المتحدة. وتعترف المقررة الخاصة بمساهمة سلفها في الجهود الرامية إلى تسليط الضوء على الأهمية الحاسمة لتمكين النازحين داخلياً من المشاركة بوصفهم مواطنين وأصحاب حقوق في صنع القرارات التي تؤثر فيهم.

ثانياً - أنشطة المقررة الخاصة

4- عرضت المكلفة السابقة بالولاية في تقريرها السنوي النهائي المقدم إلى الجمعية العامة⁽¹⁾ الاستنتاجات التي استخلصتها من فترة ولايتها التي دامت ست سنوات وتناولت ظاهرة النزوح الناجم عن الأسباب المرتبطة بالتنمية وتأثيرها على حقوق الإنسان الواجبة للنازحين. واستندت المقررة الخاصة إلى ذلك الاستعراض لتحديد المجالات ذات الأولوية للعمل اللاحق في إطار الولاية.

ألف - الزيارات التي اضطلعت بها المكلفة السابقة بالولاية

5- بناء على دعوة من الحكومات المعنية، اضطلعت المكلفة السابقة بالولاية بزيارات قطرية رسمية إلى المكسيك، في الفترة من 29 آب/أغسطس إلى 9 أيلول/سبتمبر 2022، واليابان، في الفترة من 26 أيلول/سبتمبر إلى 7 تشرين الأول/أكتوبر 2022. وترد الاستنتاجات والتوصيات المتعلقة بهاتين الزيارتين في الوثيقتين A/HRC/53/35/Add.2 و A/HRC/53/35/Add.1 على التوالي.

باء - الجهود التي بذلتها المكلفة السابقة بالولاية فيما يتعلق بالحوار والدعوة وإشراك أصحاب المصلحة

6- أطلقت المكلفة السابقة بالولاية في نهاية فترة ولايتها سلسلة أشرطة مصورة تضم 35 جزءاً عنونها "المبادئ التوجيهية المتعلقة بالنزوح الداخلي: أهميتها وتجليات هذه الأهمية" ⁽²⁾ (*The Guiding Principles on Internal Displacement: Why and How They Matter*)، وذلك خلال نشاط استضافه المعهد الدولي للقانون الإنساني ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وأعقب ذلك عقد حلقة دراسية شبكية لأصحاب المصلحة المتعددين بشأن استنتاجات المقررة الخاصة واستشارتها للموضوع في نهاية الولاية المسندة إليها من مجلس حقوق الإنسان، واستضافت الحلقة مفوضية شؤون اللاجئين في جنيف. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدمت المقررة الخاصة مشورتها إلى أكاديميين من خلال الفريق الاستشاري للخبراء المعنيين بالبيانات والنزوح في جامعة وارويك، وإلى برنامج بحوث النزوح الداخلي التابع لجامعة لندن. وحافظت المقررة الخاصة على تقليد متواتر منذ عقد من الزمن يشارك بمقتضاه المكلف بالولاية في تقديم دورة دراسية ⁽³⁾ بشأن الجوانب القانونية والسياساتية للموضوع، يحتضنها المعهد الدولي للقانون الإنساني وتخصص للسلطات الحكومية والمجتمع المدني وكيانات الأمم المتحدة العاملة في مجال قضايا النزوح الداخلي. وفي مناسبات مختلفة، ألقت المقررة محاضرات، بما في ذلك في الملحق الصيفي الأول المعني بمسألة النزوح الداخلي في الشرق الأوسط ⁽⁴⁾، وفي الدورة الأولى المشتركة بين منظومة الأمم المتحدة ولجنة الصليب الأحمر الدولية بشأن النزوح الداخلي في المكسيك. وشاركت المقررة الخاصة في حلقة دراسية للخبراء نظمها مركز دراسات اللاجئين في جامعة يورك في كندا. وشاركت في دورة تعلم عن بعد بشأن الحلول الدائمة المتعلقة بمسألة النزوح الداخلي، أتاحتها المنظمة الدولية للهجرة ⁽⁵⁾، وساهمت المقررة في أشرطة مصورة ترويجية بمناسبة الذكرى السنوية العاشرة لخارطة طريق أديس أبابا بشأن التعاون بين الإجراءات الخاصة للجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب ومجلس حقوق الإنسان ⁽⁶⁾، وبشأن دور الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان ⁽⁷⁾، وتولت إنتاج الشريطين مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان.

7- وبمناسبة اليوم العالمي للعمل الإنساني، أصدرت المقررة الخاصة والمفوض المساعد لشؤون الحماية في مفوضية شؤون اللاجئين بياناً مشتركاً ⁽⁸⁾. وأصدرت المقررة الخاصة أيضاً بياناً صحفياً رحبت فيه بإطلاق خطة عمل الأمين العام المتعلقة بالنزوح الداخلي، والتقت عدة مرات بالمستشار الخاص المعني بإيجاد حلول للنزوح الداخلي المعين حديثاً ⁽⁹⁾.

(2) متاح في: <https://www.youtube.com/channel/UCHNw5X5DGUG12QVrfy3tYlQ>

(3) انظر: <https://iihl.org/courses-on-internal-displacement/>

(4) انظر: <https://researchinginternaldisplacement.org/wp-content/uploads/2022/02/Summer-School-ID-Middle-East.pdf>

(5) انظر: <https://gp2point0.org/>

(6) انظر: <https://vimeo.com/764103333>

(7) انظر: <https://www.ohchr.org/en/special-procedures-human-rights-council>

(8) متاح في: <https://www.unhcr.org/news/announc/2022/8/62ff55d94/collective-efforts-needed-protect-internally-displaced-people.html>

(9) متاح في: <https://www.ohchr.org/en/press-releases/2022/06/un-secretary-generals-action-agenda-internal-displacement-time-lead-example>

8- وقادت المقررة الخاصة اجتماع المائدة المستديرة الأول بشأن التحديات الرئيسية المطروحة في مجال حماية النازحين داخلياً، الذي استضافه فريق الخبراء المعني بحماية النازحين داخلياً، وشارك في تنظيمه المعهد الدولي للقانون الإنساني ومفوضية شؤون اللاجئين. وأدلت المقررة الخاصة، استناداً إلى التقرير المواضيعي الذي قدمته إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته الرابعة والأربعين⁽¹⁰⁾، ببيان في الدورة السادسة والعشرين للجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وأسهمت فيما بعد في حلقة عمل بشأن حقوق كبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة في سياق النزاعات المسلحة، نظمها المعهد الألماني لحقوق الإنسان. وقدمت عرضاً أمام محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان وواصلت الاضطلاع بعضويتها النشطة في شبكة العمل المعنية بمسألة النزوح القسري - دور النساء في التغيير. ودعمت المقررة الخاصة بلورة واستكمال المبادئ التوجيهية المتعلقة بالأطفال المتققلين في سياق تغير المناخ، بقيادة منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)⁽¹¹⁾. وفي مجال الإسكان والأراضي والممتلكات⁽¹²⁾، شاركت المقررة الخاصة في حلقة نقاش بشأن النزوح الداخلي عُقدت في سياق المنتدى الحضري العالمي، بدعوة من برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (مؤهل الأمم المتحدة). ولتعزيز مشاركة النازحين داخلياً⁽¹³⁾، من خلال التركيز بوجه خاص على العمليات الانتخابية⁽¹⁴⁾، عقدت المقررة الخاصة لقاءً جانبياً خلال الدورة الخمسين لمجلس حقوق الإنسان، شاركت في رعايته النمسا، وإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام بالأمم المتحدة، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ومفوضية شؤون اللاجئين.

9- وفي الاجتماع السنوي 116 للجمعية الأمريكية للقانون الدولي، المعقد في واشنطن العاصمة، انضمت المقررة الخاصة إلى حلقة نقاش للخبراء بشأن موضوع "تغير المناخ والهجرة على الصعيد العالمي: القانون الدولي وموقعه في سياق أزمة حاسمة في عصرنا". وتحديث المقررة الخاصة بصفتها عضواً في فريق المناقشة وتناول مسألة تجنب أوجه تأثير تغير المناخ على النازحين داخلياً والتخفيف من حدتها. وبدعوة من أستراليا ومكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث، حضرت المقررة الخاصة المؤتمر الوزاري لآسيا والمحيط الهادئ المعني بالحد من مخاطر الكوارث، الذي عقد في عام 2022 في بريسبان، أستراليا. وقدمت في المؤتمر عرضاً خلال حلقة نقاش بشأن النهج الفعالة لمعالجة النزوح الناجم عن الكوارث. وشاركت كمتحدثة في نشاط مواز نظمته جماعات من المجتمع المدني بشأن وضع مسألة النزوح الناجم عن الكوارث في طبيعة المواضيع التي تتناولها استراتيجيات وسياسات الحد من مخاطر الكوارث. وقدمت المقررة الخاصة عرضاً بشأن القضايا الناشئة في سياق حلقة دراسية شبكية معنونة "الحلول الدائمة للنزوح الناجم عن الكوارث في آسيا والمحيط الهادئ"، نظمها الفريق العامل المعني بالنزوح الناجم عن الكوارث في آسيا والمحيط الهادئ والتحالف المواضيعي المعني ببناء القدرة على الصمود والتخفيف من الأزمات. وانضمت المقررة الخاصة إلى إعلان جماعي برعاية مجلس الهجرة المناخية⁽¹⁵⁾، وساهمت بتسجيل صوتي بُث ضمن أخبار الأمم المتحدة بشأن موضوع المناخ والنزاعات وحقوق الإنسان المعرضة للخطر⁽¹⁶⁾، وهو ما أتاح إبراز تقريرها المقدم إلى الجمعية العامة بشأن النزوح الداخلي في سياق

(10) A/HRC/44/41.

(11) انظر: A/74/261 وA/74/261/Corr.1.

(12) انظر: A/HRC/47/37.

(13) انظر: A/72/202.

(14) انظر: A/HRC/50/24.

(15) متاح في: <https://www.climatemigrationcouncil.org/declaration>.

(16) متاح في: <https://news.un.org/en/audio/2022/10/1129622>.

الآثار الضارة البيئية الظهور المرتبطة تغير المناخ⁽¹⁷⁾. وقدمت المقررة الخاصة عروضاً في سياق حلقات عمل إقليمية بشأن بدء التنفيذ الداخلي لإرشادات مفوضية شؤون اللاجئين بشأن تغير المناخ والكوارث، وفي سياق حلقة دراسية شبكية لتعزيز إشراك الجهات المعنية في تناول مواضيع حقوق الإنسان والنزوح وحقوق الإنسان، نظمتها المجموعة العالمية للحماية. وطوال فترة ولايتها، احتفظت المقررة الخاصة بعضويتها في اللجنة الاستشارية للمنتدى المعني بالنزوح الناجم عن الكوارث.

10- ومن خلال فريق الخبراء المعني بحماية النازحين داخلياً، قادت المقررة الخاصة وفداً من كبار الخبراء في سياق تقديم المشورة إلى فريق الأمم المتحدة القطري في جنوب السودان، تحت رعاية منسق الأمم المتحدة المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية. وواصلت المقررة الخاصة حتى نهاية فترة ولايتها العمل مع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والكيانات السياسية بشأن القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان الواجبة للنازحين داخلياً، وذلك في جنيف، وجوبا، ومانيلا، ونيويورك، ومدينة الفاتيكان، وواشنطن العاصمة.

جيم - التقييم الذي أجرته المقررة الخاصة في بداية فترة ولايتها

11- تشكر المقررة الخاصة سلفها على المساهمة في بناء إرث هائل من المعايير وبلورة المسار المؤسسي للولاية، لا سيما على صعيد اتباع نهج تعاوني في تطوير وتعزيز المتن الموضوعي للمعايير الدولية لحقوق الإنسان والمعايير الإنسانية الدولية المنصوص عليها في المبادئ التوجيهية المتعلقة بالنزوح الداخلي، وإطار المسؤولية الوطنية⁽¹⁸⁾، والمبادئ التوجيهية العملية لحماية الأشخاص في حالات الكوارث الطبيعية، والإطار المتعلق بالحلول الدائمة لمشكلة النازحين داخلياً. وتعرب المقررة عن امتنانها للدول الأعضاء وحكوماتها، والمنظمات الإقليمية، وكيانات الأمم المتحدة، ومنظمات المجتمع المدني، وكيانات حقوق الإنسان، بما في ذلك المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والمؤسسات الأكاديمية لمساهمتها القيمة في العمل المضطلع به في إطار الولاية.

12- وتلتزم المقررة الخاصة بتعزيز المكاسب التي تحققت حتى الآن. وسيشمل ذلك العمل بالتعاون مع الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والإقليمية والمنظمات غير الحكومية ومنظمة الأمم المتحدة وغيرها من الجهات الفاعلة ذات الصلة لمعالجة وتعزيز الاستجابة الدولية لمشكلة النزوح الداخلي المعقدة الناجمة عن جملة أسباب منها النزاع المسلح، وتفشي العنف، وانتهاكات حقوق الإنسان، والآثار الضارة لتغير المناخ، والكوارث، وكذلك للمشاركة في الدعوة والعمل المنسقين على الصعيد الدولي من أجل تحسين حماية واحترام حقوق الإنسان الواجبة للنازحين داخلياً.

13- وتنثي المقررة الخاصة على سلفها لنجاحها في تنفيذ خارطة الطريق التي وضعتها⁽¹⁹⁾ بوسائل منها اعتماد نهج قائم على حقوق الإنسان، والاضطلاع بأنشطة دعوية منسقة بشأن حقوق النازحين داخلياً، والتوعية بعوامل النزوح الداخلي المهملة وبحالة فئات ضعيفة محددة من النازحين داخلياً. وقد عملت سلفها أيضاً على تعزيز المبادئ التوجيهية المتعلقة بالنزوح الداخلي بوصفها الأساس الذي تقوم عليه حماية النازحين داخلياً. وعلى وجه التحديد، أطلقت المكلّفة السابقة بالولاية بمناسبة الذكرى السنوية العشرين لوضع المبادئ التوجيهية، بالتعاون مع مفوضية شؤون اللاجئين ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، وبدعم من أوغندا والنمسا وهندوراس، خطة عمل للفترة 2018-2020 ترمي إلى النهوض بجهود الوقاية

(17) A/75/207.

(18) Brookings Institution and University of Bern School of Law, "Addressing internal displacement: a framework for national responsibility" (2005).

(19) A/HRC/35/27.

والحماية وبالحلول المتعلقة بمسألة النازحين داخلياً (خطة عمل GP20)، الأمر الذي حفز المجتمع الدولي على دعم اضطلاع الدول بمسؤوليتها عن حماية حقوق النازحين داخلياً.

14- وأفضت مشاركة أصحاب المصلحة المتعددين إلى وضع معايير بشأن حقوق النازحين داخلياً تستمد جذورها من القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني؛ وتحول التركيز الآن صوب تجسيد تلك المعايير في صكوك القوانين والسياسات الوطنية ودون الوطنية. وتعرب المقررة الخاصة عن تقديرها للدول وأصحاب المصلحة الذين يساهمون في هذه المبادرات القانونية والسياساتية. وتحدو المقررة الرغبة في الاستفادة مما تبديه الدول من قيادة ودعم لبلورة المسؤولية الرئيسية التي تقع عليها في أطرها التشريعية والسياساتية، فضلاً عن ممارساتها الجيدة في مجال الحوكمة وبناء المؤسسات والاستجابة الفعالة لمسألة النزوح الداخلي.

15- وتعتقد المقررة الخاصة أن اتباع نهج متعدد أصحاب المصلحة إزاء مسألة النزوح الداخلي أمر بالغ الأهمية لضمان ترابط الاستجابات القائمة على حقوق الإنسان. وهو أمر أساسي لضمان عدم تخلف أي نازح أو مجموعة نازحة عن الركب نتيجة لأشكال متعددة ومتقاطعة من التمييز، بما في ذلك التمييز على أساس الاعتبارات الجنسية، أو الإعاقة، أو العرق، أو الانتماء الإثني، أو الانتماء إلى أقلية، أو التوجه الجنسي، أو الهوية الجنسية.

16- وترحب المقررة الخاصة بالقرار الذي اتخذته سلفها بإنشائها - بالتعاون مع مفوضية شؤون اللاجئين والمجموعة العالمية للحماية - فريق الخبراء المعني بحماية النازحين داخلياً، الذي يعمل كمورد تعاوني لتقديم مشورة الخبراء والدعم إلى القادة الوطنيين وإتاحة دعم دولي منسق للاستجابات الشاملة في مجال الحماية، بما في ذلك تهيئة بيئة حماية تضمن الوقاية وإيجاد حلول للنزوح الداخلي.

17- وتشدد المقررة الخاصة على أن المسؤولية الرئيسية تقع على الدول فيما يتصل بمنع حدوث النزوح الداخلي والتنفيذ المنسق لحماية النازحين داخلياً وإيجاد حلول، وعلى أن ذلك يقترن بتحديات معقدة لا يزال يتعين معالجتها على الصعيد العالمي من منظور حقوق الإنسان والعمل الإنساني والتنمية وبناء السلام والتكيف مع تغير المناخ. وينبغي للدول أن تعترف بأهمية الحماية وأن تكفل وضعها في صلب الاستجابات الإنسانية، بالاستناد إلى المعايير الدولية لحقوق الإنسان⁽²⁰⁾. ولتحقيق النجاح في هذا الصدد، يجب أن تركز الجهود المحددة المبذولة، مثل دمج منظور الحماية في تلبية نداء الأمين العام الداعي إلى العمل من أجل حقوق الإنسان وفقاً لسياسات الأمم المتحدة وأولوياتها الاستراتيجية والعملية⁽²¹⁾، على التنفيذ الفعال لنهج قائم على حقوق الإنسان، وهو أمر حاسم لمنع النزوح الناجم عن عوامل تعسفية ولكفالة الحماية وإيجاد ما يلزم من حلول⁽²²⁾.

18- ويرد مزيد من التأكيد على الطابع التأسيسي للحماية والمعايير القائمة على حقوق الإنسان ضمن الإطار المتعلق بالحلول الدائمة لمشكلة النازحين داخلياً، الصادر عن اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، الذي عرّفت فيه اللجنة "الحل الدائم" مبنية عملية قائمة على حقوق الإنسان ومعايير موضوعية للتوصل إلى حلول دائمة. ووضّح سجل لمؤشرات للحلول الدائمة مشتركة بين الوكالات ودليل لتحليل

(20) Inter-Agency Standing Committee, "Statement on the centrality of protection in humanitarian action" (December 2013).

(21) متاح في: <https://www.un.org/en/content/action-for-human-rights/index.shtml>.

(22) A/77/182، الفقرة 10. وتكرر تناول موضوع الوقاية في تقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بالنزوح الداخلي، المعنون: *Shining a Light on Internal Displacement: A Vision for the Future* (2021).

الحلول الدائمة⁽²³⁾ تحت قيادة المقررة الخاصة السابقة من أجل توجيه التطبيق العملي للإطار⁽²⁴⁾، الأمر الذي أتاح إنجاز تحليلات مفيدة للحلول التعاونية الدائمة؛ والقوانين والسياسات الوطنية واستراتيجيات الحلول الدائمة؛ واستراتيجيات فريق الأمم المتحدة القطري للعمل الإنساني؛ والتوصيات الدولية بشأن الإحصاءات المتعلقة بالنازحين داخلياً. ورغم هذه الخطوات المتخذة لإحراز تقدم، لا سيما على صعيد أصحاب المصلحة المعنيين بالعمل الإنساني، لا تزال معالجة مسألة النزوح الداخلي تتطلب نشر الإطار وتكييفه مع السياق وتطبيقه على نطاق أوسع من جانب الجهات الفاعلة المعنية بالعمل الإنساني والتنمية وتحقيق السلام.

19- ويرتبط إيجاد الحلول أيضاً بالوصول إلى سبل الانتصاف ورد حقوق السكن والأرض والملكية⁽²⁵⁾. ويشكل الجبر عاملاً أساسياً يصب في تمكين النازحين داخلياً من إعادة بناء حياتهم، كما يساهم في تعزيز التماسك الاجتماعي ويساعد في منع نشوب حلقات جديدة من العنف. ومما يؤسف له أن عدد ما هو موجود من هذه الآليات يظل قليلاً. ومن اللازم أن تبذل الحكومات مزيداً من الجهود في هذا الصدد.

20- وتأمل المقررة الخاصة، شأنها شأن سلفها، أن يساعد تنفيذ خطة العمل المتعلقة بالنزوح الداخلي وعمل المستشار الخاص المعني بإيجاد حلول للنزوح الداخلي على تحديد حلول تركز أساساً على تمتع النازحين داخلياً بحقوق الإنسان الواجبة لهم. وتكرّر المقررة الخاصة تأكيد الالتزام المنصوص عليه في خطة العمل، المتمثل في المضي قدماً بإعمال حقوق الإنسان كخطوة رئيسية صوب منع أزمات النزوح وضمان تحسين حماية ومساعدة النازحين داخلياً والمجتمعات المضيفة، إضافة إلى كفالة أن تظل الحماية وحقوق الإنسان في صميم عمل الأمم المتحدة.

21- وتستحسن المقررة الخاصة التطورات التي دعمتها سلفها فيما يتعلق باضطلاع الدول بالمسؤولية الرئيسية عن رصد وتوليد بيانات وإحصاءات شاملة ودقيقة ومصنفة عن النازحين داخلياً. ورغم وجود مبادرات عالمية مشجعة تهدف إلى تحسين نوعية البيانات والتحليلات والإحصاءات ومعاييرها، لا تزال هناك حاجة لا غنى عنها في جميع أنحاء العالم لإجراء توصيفات مفصلة وتقييم للاحتياجات، بما في ذلك فيما يتصل بأكثر الفئات ضعفاً.

22- وتسلم المقررة الخاصة بأن عمل فريق الخبراء المعني بإحصاءات اللاجئين والنازحين داخلياً وحالات انعدام الجنسية التابع للجنة الإحصائية له أهميته في توفير إطار متفق عليه بين البلدان والمنظمات الدولية لتحسين إنتاج وتنسيق ونشر إحصاءات رسمية عالية الجودة بشأن النازحين داخلياً تكون متسقة على مر الزمن وقابلة للمقارنة فيما بين المناطق والبلدان. وهي تتطلع إلى تقديم المساعدة إلى الدول في جهودها الرامية إلى تنفيذ تلك التوصيات، لا سيما عن طريق الاستثمار في الجمع المنهجي للبيانات الموثوقة والكافية والمركزية والمصنفة لتوجيه التدخلات الوقائية والحماية المستندة إلى الأدلة والمحددة الأهداف والاستجابة الفعالة القائمة على الحقوق في سياق النزوح الداخلي ودعم التوصل إلى حلول دائمة⁽²⁶⁾.

(23) متاح في: <https://inform-durablesolutions-idp.org/>.

(24) انظر، على سبيل المثال، GP2.0 policy، “Ten years since the IASC Framework on Durable Solutions”، brief (2021).

(25) A/HRC/47/37.

(26) قرار مجلس حقوق الإنسان 6/50، الفقرة 25.

23- وتثني المقررة الخاصة على العمل الذي اضطلعت به سلفها في المساهمة في إحداث تحول في طريقة التفكير، والابتعاد عن اعتبار النازحين داخلياً مجرد مستفيدين من المساعدة الإنسانية، والاتجاه نحو إشراكهم على نحو أكثر استباقية⁽²⁷⁾. وتشدّد المقررة على أهمية النهوض بمشاركة النازحين داخلياً من خلال الأدوات القانونية والسياساتية، وهياكل الحوكمة، والتنفيذ، والتقييم في أرض الواقع، بمشاركة السكان المتضررين بكل تنوعهم وصفاتهم.

دال - الجهود التي اضطلعت بها المقررة الخاصة في مجال الحوار والدعوة وإشراك أصحاب المصلحة

24- منذ أن تولت المقررة الخاصة مهامها، عقدت اجتماعات ومشاورات ثنائية مع كبار أصحاب المصلحة وأصحاب المصلحة التقنيين العاملين على الصعيد القطري والعالمي. وصبّت الاجتماعات في إثراء مسح للأفق العالمي للتطورات والاتجاهات القطرية والإقليمية في مسألة النزوح الداخلي، فضلاً عن متابعة تقرير وتوصيات الفريق الرفيع المستوى المعني بالنزوح الداخلي. وساعدت الاجتماعات في تشكيل رؤية المقررة الخاصة وأولوياتها للسنوات الثلاث المقبلة. واستناداً إلى المعرفة التي اكتسبتها المقررة الخاصة كعضو في الفريق الرفيع المستوى، ومن خلال تواصلها مع مئات من أصحاب المصلحة وأكثر من 500 12 من النازحين داخلياً وأفراد المجتمع المضيف، عقدت لقاءات مع ممثلي الدول الأعضاء، والمنسقين المقيمين، وممثلي منظومة الأمم المتحدة، وممثلي المنظمات غير الحكومية، وغيرهم من أعضاء اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، وممثلي المنظمات الدولية الأخرى والجهات الأكاديمية.

25- واجتمعت المقررة الخاصة، على سبيل الأولوية في الشهر الأول من ولايتها وفي عدة مناسبات بعدها، بالمستشار الخاص المعني بإيجاد حلول للنزوح الداخلي لمناقشة متابعة خطة العمل المتعلقة بالنزوح الداخلي، فضلاً عن البلدان والمواضيع ذات الاهتمام المشترك، وأوجه التآزر والتكامل المحتملة في عمل كل منهما. واتفقت المقررة الخاصة والمستشار الخاص على تبادل المعلومات بصورة منتظمة وتنسيق التخطيط، بما في ذلك على صعيد أفرقتهم ورسائلهم الرئيسية المشتركة. وشاركا إلى جانب الدائرة المشتركة المعنية بتحديد سمات النازحين داخلياً في نشاط مشترك، في آذار/مارس 2023، بهدف دعم عمل الدائرة وإبراز أهمية العمليات التعاونية في مجال البيانات وتملك زمام الأمور على الصعيد الوطني والقدرة على إنتاج البيانات واستخدامها. وفي سياق نشاط نُظِمَ بمناسبة الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لوضع المبادئ التوجيهية المتعلقة بالنزوح الداخلي، في نيسان/أبريل 2023، شددت المقررة الخاصة والمستشار الخاص، اللذين شاركا في استضافة النشاط، على الأهمية الأساسية لترجمة الدول التزاماتها إلى قوانين وسياسات واستراتيجيات وأطر مؤسسية وتدابير تحمي النازحين وتبني مسارات الحلول اللازمة.

26- وأصدرت المقررة الخاصة، عملاً بالتزامها الأساسي المتمثل في الإسهام بقوة في تعزيز المعايير الدولية، بياناً صحفياً مشتركاً مع المفوض المساعد لشؤون الحماية في مفوضية شؤون اللاجئين، للتأكيد على أهمية المعايير الدولية المنصوص عليها في اتفاقية حماية ومساعدة النازحين داخلياً في أفريقيا (اتفاقية كمبالا)، وهي صك ملزم، بمناسبة الذكرى السنوية العاشرة لدخولها حيز النفاذ. وبمناسبة افتتاح الدورة الدراسية الشبكية الحادية عشرة للمعهد الدولي للقانون الإنساني بشأن موضوع النزوح الداخلي، أُلقت المقررة الخاصة كلمتين رئيسيتين عبر الإنترنت أمام الدورة في 22 تشرين الثاني/نوفمبر 2022 و13 شباط/فبراير 2023. وأعدّت الدورة من أجل تعزيز قدرة المسؤولين الحكوميين المعنيين بتنفيذ التشريعات

والسياسات المتعلقة بالنزوح الداخلي، ولكي يستفيد منها أيضاً أعضاء المجتمع المدني والأكاديميون الذين يمكن أن يكون لهم تأثير إيجابي صون حقوق النازحين داخلياً والدعوة إلى حمايتهم.

27- وفي 28 تشرين الثاني/نوفمبر 2022 و 23 أيار/مايو 2023، حضرت المقررة الخاصة اجتماع المسؤولين للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، وهو منتدى رفيع المستوى لأصحاب المصلحة له أهميته في سياق اضطلاع المقررة الخاصة بمسؤوليتها الأساسية عن تعميم مراعاة حقوق الإنسان الواجبة للنازحين داخلياً في منظومة الأمم المتحدة. وفي سياق الاستعراض المستقل الجاري بشأن الاستجابات الإنسانية للنزوح الداخلي، الذي يضطلع به فريق النواب للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، وكمتابعة لتقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بالنزوح الداخلي، شاركت المقررة الخاصة بنشاط في الفريق المرجعي للجنة. وفي 29 آذار/مارس، حضرت اجتماعاً لفريق النواب لمناقشة التقرير الاستهلاكي الذي قدمه رئيس فريق الاستعراض.

28- وفي 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2022، ألفت المقررة الخاصة في المكسيك كلمة عبر الفيديو في افتتاح حلقة عمل بشأن نظم بيانات النزوح الداخلي، والمعايير والممارسات الدولية، نظمها المفوضية السامية لحقوق الإنسان بالتعاون مع الدائرة المشتركة لتحديد سمات النازحين داخلياً. وفي 31 آذار/مارس، ألفت في المكسيك أيضاً كلمة عبر الفيديو بمناسبة دورة دراسية مشتركة بين الوكالات بشأن النزوح الداخلي، نظمها مفوضية شؤون اللاجئين، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، والمنظمة الدولية للهجرة، وكيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة، ولجنة الصليب الأحمر الدولية، والدائرة المشتركة لتحديد سمات النازحين داخلياً، وحضرها ممثلون عن حكومة المكسيك والمجتمع المدني وجهات فاعلة خاصة. وفي 16 شباط/فبراير، ألفت المقررة الخاصة كلمة رئيسية بشأن حقوق واحتياجات الأطفال والشباب النازحين داخلياً في مجال التعليم، وذلك خلال مؤتمر التمويل الرفيع المستوى الذي عقدته منظمة "التعليم لا يمكن أن ينتظر".

29- وفي 17 نيسان/أبريل 2023، عقدت المقررة الخاصة، بالتعاون مع مفوضية شؤون اللاجئين، نشاطاً عالمياً عبر الإنترنت للاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لوضع المبادئ التوجيهية المتعلقة بالنزوح الداخلي. وجمع النشاط خبراء عالميين وأصحاب مصلحة - بما في ذلك من السكان المتضررين من النزوح - من المشاركين في الأنشطة الوطنية ذات الصلة، للتفكير في الإنجازات والتحديات البارزة التي تعترض دمج المبادئ التوجيهية في الأدوات القانونية والسياساتية وفي الممارسة، في سياق الذكرى السنوية الخامسة والسبعين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان وخطة العمل وخطة التنمية المستدامة لعام 2030. وفي الفترة من 6 إلى 9 حزيران/يونيه، شاركت المقررة الخاصة، إلى جانب مفوضية شؤون اللاجئين والمعهد الدولي للقانون الإنساني، في استضافة منتدى أقاليمي بشأن تنفيذ القوانين والسياسات المتعلقة بالنزوح الداخلي، بمشاركة سلطات مختصة من اثني عشر بلداً.

ثالثاً - الرؤية والأولويات المواضيعية: معالجة التحديات الجديدة وتوطيد المكاسب

ألف - النهج وأساليب العمل

1- النهج

30- يرد تحديد نطاق ولاية المقررة الخاصة في القرارات التي أنشئت وجُددت بموجبها الولاية⁽²⁸⁾. وتتسم هذه الولاية بأهمية فريدة ضمن هيكل الأمم المتحدة لحقوق الإنسان: فهي الولاية الوحيدة التي تركز

(28) قرار مجلس حقوق الإنسان 6/50. انظر أيضاً قرار الجمعية العامة 167/76.

على تعزيز الاستجابات الدولية لإشكالية النزوح الداخلي المعقدة، بما في ذلك ما يتعلق بتعميم مراعاة حقوق الإنسان الواجبة للنازحين داخلياً في منظومة الأمم المتحدة، وتنسيق الدعوة والعمل الدوليين، وإقامة حوار مستمر مع الحكومات والهيئات الحكومية الدولية والمنظمات الإقليمية وغير الحكومية⁽²⁹⁾.

31- وفي عام 2022، مدد مجلس حقوق الإنسان، بموجب قراره 6/50، ولاية المقررة الخاصة لمدة ثلاث سنوات، وذلك في ضوء انزعاجه الشديد من العدد الكبير للنازحين داخلياً، وأثنى على عمل المقررة الخاصة ومساهماتها. وطلب المجلس إلى المقررة الخاصة أن تواصل، في سياق اضطلاعها بولايتها ومن خلال مواصلة الحوار مع الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والإقليمية وغير الحكومية والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وغيرها من الجهات الفاعلة ذات الصلة، تحليل الأسباب الجذرية للنزوح الداخلي وعوامله، واحتياجات جميع النازحين وحقوق الإنسان الواجبة لهم، وتدابير الوقاية، بما في ذلك التدابير المتعلقة بحماية ومساعدة الأشخاص المعرضين للنزوح، فضلاً عن سبل مساعدة النازحين داخلياً وإيجاد حلول لهم، بمراعاة المعلومات ذات الصلة، لا سيما الإحصاءات والبيانات المصنفة، وأن تدرج معلومات موثوقة عن الموضوع في التقارير التي يقدمها المكلف بالولاية إلى مجلس حقوق الإنسان.

32- وتماشياً مع القرار السالف الذكر، ستواصل المقررة الخاصة جهودها الرامية إلى تعزيز الاستراتيجيات الشاملة والجامعة التي تركز على منع حدوث النزوح، وتحسين الحماية والمساعدة، والحلول الدائمة، وإدماج القضايا المتصلة بالنازحين داخلياً في الخطط والميزانيات الإنمائية الوطنية والمحلية، ومشاركة النازحين داخلياً في عمليات واتفاقات السلام وفي الإدماج وعمليات إعادة الإدماج والتأهيل، بالتشديد على المسؤولية الرئيسية للدول في هذا الصدد.

33- ووفقاً للتكليف الصادر عن مجلس حقوق الإنسان، ستواصل المقررة الخاصة استخدام المبادئ التوجيهية المتعلقة بالنزوح الداخلي في حوارها مع الحكومات، والدول التي تمر بحالات ما بعد النزاع أو حالات أخرى، والمنظمات الحكومية الدولية، والمنظمات الإقليمية، والمنظمات غير الحكومية، وغيرها من الجهات الفاعلة ذات الصلة. وستشدد المقررة على تعميم مراعاة حقوق الإنسان الواجبة للنازحين داخلياً وتعزيزها، كما ستواصل الاضطلاع بالأنشطة المتعلقة بالمتابعة وبناء القدرات وتعزيزها بوصفها حجر الزاوية في الولاية، فضلاً عن التعاون مع الجهات الفاعلة ذات الصلة، لا سيما الحكومات، من أجل اعتماد وتنفيذ سياسات واستراتيجيات وتشريعات وطنية تتماشى مع المبادئ التوجيهية، والإطار المتعلق بالحلول الدائمة لمشكلة النازحين داخلياً والأدوات الأخرى ذات الصلة التي وُضعت تحت قيادة الولاية.

34- وتعتقد المقررة الخاصة أن الذكرى السنوية الخامسة والعشرين للمبادئ التوجيهية تتيح فرصة ممتازة لتقييم ما أنجز منذ اعتماد خطة عمل GP20، والالتزامات المتعهد بها والدروس المستخلصة⁽³⁰⁾، بما في ذلك من تجميع الممارسات الوطنية، بهدف تجديد الالتزام بالمبادئ التوجيهية باعتبارها الإطار المشترك لإعمال حقوق النازحين داخلياً وحمايتهم، ولبناء مسارات في تنفيذ الحلول الدائمة.

35- وستواصل المقررة الخاصة إيلاء الاهتمام لدور المجتمع الدولي في تقديم المساعدة اللازمة، بحسب ما يُطلب، إلى الدول المتضررة في جهودها الرامية إلى تلبية احتياجات النازحين داخلياً من الحماية والمساعدة، وستدرج في أنشطتها في مجال الدعوة التركيز على تعبئة الموارد الكافية. ويساور المقررة الخاصة القلق إزاء ثغرات التمويل الذي يمكن التعويل عليه في الوقاية من مخاطر النزوح وإيجاد حلول لها، وإزاء المراعاة المنهجية للوقاية والحلول في بلورة تمويل مصمم لتعزيز المسؤولية والمساءلة على

(29) جدول الأعمال التنفيذي المتعلق بالنزوح الداخلي، الفقرتان 11 و12.

(30) UNHCR and others, *Working Together Better to Prevent, Address and Find Durable Solutions to Internal Displacement: Compilation of National Practices* (2020).

الصعيد الوطني. وتحت المقرة الخاصة الجهات المانحة على أن تعمل بالتنسيق والتعاون مع الدول المتأثرة بالنزوح، ومنظومة الأمم المتحدة، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، من أجل توفير تمويل محلي قدر الإمكان ودعم السلطات البلدية والجهات الفاعلة المحلية في المجتمع المدني في تعزيز قدراتها المؤسسية؛ واستكشاف فرص التمويل التكميلي المتاح ضمن مثلث العمل الإنساني والتنمية والسلام؛ وتقديم الدعم المالي والتقني للخطط والاستراتيجيات الوطنية والمحلية؛ وتعزيز مراقبة الأداء والمساءلة⁽³¹⁾.

36- وعلى الصعيد الوطني، ستواصل المقرة الخاصة دعم أفرقة الأمم المتحدة القطرية والتعاون معها في دعوة السلطات، بما فيها الحكومات، فضلاً عن الجماعات المسلحة من غير الدول والجهات الفاعلة المماثلة من غير الدول، لا سيما في حالات النزاع، إلى الوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان ومعاييرهما لإتاحة إمكانية الوصول الحر ودون عوائق إلى شركاء العمل الإنساني والإنمائي في سياق تقديم خدماتهم الأساسية ومساعدة الأشخاص والمجتمعات المتأثرة بالنزوح الداخلي.

37- وستواصل المقرة الخاصة تذكير الدول بأن تلبية احتياجات النازحين داخلياً أمر أساسي لتحقيق خطة عام 2030، وأن التنمية المستدامة المراعية للمخاطر ضرورية في هذا الصدد للحد من مخاطر النزوح، وتيسير الحلول الدائمة، وبالتالي ضمان عدم تخلف أحد عن الركب⁽³²⁾.

38- وستعتمد المقرة الخاصة نهجاً محوره الناس في تنفيذ ولايتها، معترفة بالنازحين داخلياً بوصفهم أصحاب حقوق. وستعتمد كل فرصة لتعزيز مشاركتهم الهادفة وإعلاء صوتهم كفاعلين وشركاء رئيسيين. وتشير المقرة الخاصة إلى الأهمية الحاسمة لمشاركة النازحين داخلياً في العمليات الانتخابية، ومعالجة العقبات التي تعترض مشاركتهم السياسية دعماً لتمتعهم الكامل بالحقوق.

39- وستدمج المقرة الخاصة في جميع مراحل عملها منظوراً يراعي الاعتبارات الجنسانية بكل تنوعها وستولي اهتماماً خاصاً لاحتياجات النساء والفتيات النازحات. وستحث الدول على التصدي بفعالية لأنماط وهياكل التمييز وعدم المساواة القائمين على الاعتبارات الجنسانية، والحوالز التي قد تواجهها النساء والفتيات في أعمال حقهن في المشاركة الفعالة في القرارات التي تؤثر عليهن. وستعمل على ضمان أن تتخذ الحكومات تدابير للحماية والمساعدة تراعي الفوارق بين الجنسين. وإذ تترك المقرة الخاصة أن الفشل في معالجة هذه الحالة الحرجة سيؤدي إلى تفاقم العنف الجنسي والجنساني وأوجه عدم المساواة وإلى تفاقم أشكال التمييز المتداخلة في حالات الأزمات، فإنها ستحث السلطات والمجتمع الدولي على العمل معاً من أجل منع العنف الجنسي والجنساني والتصدي له على نحو فعال، وحماية حقوق الإنسان، ومساعدة الضحايا، وفي معالجة الأسباب الجذرية للعنف الجنسي والجنساني ومكافحة الإفلات من العقاب.

40- ولا بد من معالجة الأثر غير المتناسب للنزوح على الفئات الأكثر ضعفاً. وستعتمد المكلفة بالولاية نهجاً متعدد الجوانب في جميع مراحل عملها تجاه هذه المجموعات، بما يشمل الأطفال، لا سيما القصر غير المصحوبين بذويهم، والشباب، والنساء، والأمهات الحوامل، والأمهات ذوات الأطفال الصغار، وربات الأسر، والأشخاص ذوو الإعاقة، وكبار السن، والأشخاص ممن لديهم احتياجات في مجال الصحة العقلية والدعم النفسي والاجتماعي، والأشخاص ذوو الميول الجنسية والهوية الجنسانية المتنوعة، والأشخاص المنتمون إلى مجموعات الأقليات والشعوب الأصلية، والعمال في الأرياف، والرعاة والمجموعات الأخرى التي تعتمد بصفة خاصة على أراضيها وترتبط بها.

(31) High-Level Panel on Internal Displacement, *Shining a Light on Internal Displacement*, pp. 33–36

(32) قرار مجلس حقوق الإنسان 6/50.

41- وهناك حاجة ملحة إلى جعل مسألة النزوح الداخلي أكثر بروزاً في سياق طيف حالات النزوح وإلى العمل بصورة جماعية في هذا الصدد. ولعل خطة العمل المتعلقة بالنزوح الداخلي، بما تتضمنه من التزامات للأمم المتحدة موزعة على 31 التزاماً، من بينها تحقيق أهداف منع أزمات النزوح، وحماية النازحين داخلياً ومساعدتهم، وإيجاد حلول دائمة للنزوح، هي خطوة في هذا الاتجاه. وستدعم المقررة الخاصة وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها وأفرقتها القطرية في تنفيذ خطة العمل وستواصل العمل مع الدول والمجتمعات المحلية المتضررة من هذه الحالات في كل مرحلة، بما في ذلك على صعيد منع النزوح القسري، وخلال مرحلة النزوح نفسها، وفي البحث عن حلول دائمة.

42- وستعزز المقررة الخاصة التعاون القائم بين مكتب الولاية والمستشار الخاص المعني بإيجاد حلول للنزوح الداخلي، والفريق التوجيهي المعني بحلول النزوح الداخلي، والمنسقين المقيمين للأمم المتحدة في إطار لجنة بناء السلام، فضلاً عن التعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية الأخرى. وفي ضوء الدور القيادي للمستشار الخاص وبالاكتفاء على الموارد المعبأة للوفاء بالتزامات الأمم المتحدة تجاه إيجاد الحلول الدائمة للنازحين داخلياً ودعمها على نحو فعال، ستحرص المقررة الخاصة على الاستفادة من الزخم الحالي، واغتنام الفرص وأوجه التأزر لبلورة مسار ثابت لأصحاب المصلحة المعنيين بالعمل الإنساني والإنمائي والسلام وتغيير المناخ صوب حلول أكثر شمولاً واستجابات تعاونية ومتسقة لمسألة النزوح الداخلي.

43- وستدمج المقررة الخاصة الأبعاد الإقليمية ودون الإقليمية في أنشطتها، وستواصل التحاور مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية ذات الصلة، وستراعي أوجه التماثل والاختلاف الإقليمية للاتجاهات والاستجابات الوطنية لمسألة النزوح الداخلي، والأطر المعيارية وأطر الحوكمة، فضلاً عن الإجراءات المتخذة في مجالات حقوق الإنسان والمساعدة الإنسانية والتنمية والسلام وتغيير المناخ.

2- أساليب العمل

44- ستواصل المقررة الخاصة تعزيز تحالفات أصحاب المصلحة ونشر وتعزيز وتشجيع استخدام المبادئ التوجيهية المتعلقة بالنزوح الداخلي فيما بينهم، لمساعدتهم على بناء قدرتهم على تطبيق المعايير الدولية الملزمة الواردة في المبادئ التوجيهية. وستتقيد بذلك في حواراتها مع السلطات بشأن قيمة المبادئ التوجيهية بوصفها أداة عملية لتصميم الاستجابات وتنفيذها؛ وعند تقديم المشورة الفنية بشأن تنفيذ الالتزامات الدولية من خلال القوانين والسياسات؛ وفي دعوتها المنسقة ومشاركتها مع أصحاب المصلحة العالميين والإقليميين بشأن الاستجابات الدولية وتقديم الدعم للسلطات على جميع المستويات؛ وعند تعزيز فهم حقوق الإنسان الواجبة للنازحين داخلياً وبناء القدرة على احترام تلك الحقوق وحمايتها وإعمالها؛ ومن خلال دعم إشراك النازحين داخلياً والخضوع لمساءلتهم باعتبارهم مواطنين ومقيمين يتمتعون بالحقوق. وستسعى المقررة الخاصة جاهدة إلى كفالة التنسيق والتكامل مع المكلفين بولايات أخرى ذات صلة وآليات الأمم المتحدة وهيئاتها.

45- وستتبع المقررة الخاصة في عملها نهجاً موجهاً نحو التأثير وقائماً على حقوق الإنسان، تراعي فيه التركيز على بلورة وتعزيز الشراكات البناءة والتعاون من أجل تقديم المساعدة والحماية على نحو فعال في أرض الواقع. وهي تعترف اعتماد نهج تشاوري في إعداد تقاريرها المواضيعية. وسيطلب ذلك التعاون البناء مع الدول وغيرها من أصحاب المصلحة، بما في ذلك عن طريق إجراء مشاورات مع المجتمعات المحلية المتأثرة بالنزوح ورابطات النازحين داخلياً في السياقات الناشئة والمستمرة والممتدة. وستواصل المقررة الخاصة التعاون مع منظمات المجتمع المدني على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي من أجل إعلاء صوتها عن طريق إتاحة المعلومات وزيادة قدرتها على العمل. وتعترف المقررة الخاصة بذل جهود

منتظمة على الصعيد التواصلي، بطريقة مرنة وفعالة، من خلال قنوات مختلفة، وبمراعاة الاحتياجات المحددة للمجموعات المتأثرة وأصواتها وقدراتها ومواهبها، وإشراك المجتمع ككل من خلال الحوارات والحملات بالتعاون مع مختلف الجهات الفاعلة، مثل القادة والناشطين الشباب والفنانين والعاملين في وسائل الإعلام، لتعزيز التحولات الثقافية واستيعاب السكان النازحين داخلياً وإدماجهم بالكامل.

46- وتعتقد المقررة الخاصة أن تطوير أنشطتها، وحماية حقوق الإنسان الواجبة للنازحين داخلياً، والتنسيق مع الهيئات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة، وإيجاد تكامل بين رؤية المقررة الخاصة ورؤى هذه الجهات، يتطلب وجود دعم أساسي ثابت من المجتمع المدني والقطاع الخاص. وينبغي أن تتيح الولاية حيزاً للمناقشة والدعوة فيما يتعلق بحقوق الإنسان الواجبة للنازحين داخلياً؛ ومجالاً لتلقي فيه رؤى ومنظورات ومصالح المجتمع المدني والدول والقطاع الخاص ومنظومة الأمم المتحدة، وبطبيعة الحال، النازحين داخلياً.

الزيارات القطرية

47- تعرب المقررة الخاصة عن تقديرها البالغ للدعوة التي وجهتها إليها حكومة جزر مارشال وتتطلع إلى الاتفاق على مواعيد مناسبة للطرفين لإجراء الزيارة. وتابعت المقررة طلب الزيارة القطرية الذي أرسلته سلفها إلى فانواتو وبعثت بطلبات أولية لزيارة جمهورية الكونغو الديمقراطية، وموزامبيق، وجنوب السودان. وهي تعتزم متابعة الطلبات المعلقة وتقديم طلبات جديدة استناداً إلى تحليلها المستمر. وتشجع المقررة الخاصة الحكومات، لا سيما تلك التي تعاني من حالات نزوح داخلي، على الاستجابة على نحو إيجابي وسريع لطلباتها المتعلقة بالزيارات وتقديم المعلومات، وتدعوها إلى أن تبادر إلى طلب تلقي زيارة من المقررة الخاصة حيثما أمكن أن لهذه الأخيرة أن تقدم لها المساعدة. وتشدد المقررة الخاصة على ضرورة إتاحة وصولها دون عوائق وفقاً لولايتها، وتحث الحكومات والهيئات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة على متابعة توصياتها متابعة فعالة وإتاحة ما يلزم من معلومات بشأن التدابير المتخذة في هذا الصدد. وستولي المقررة الخاصة أولوية عالية للدول التي تعاني من أكثر حالات النزوح حرجاً واستحقاقاً واستمراراً، كما ستستطلع ببحث سبل اتباع نهج إقليمي أو دون إقليمي بدرجة أكبر في تحليل الحالات القطرية. ووفقاً للممارسة المتبعة في الولاية، ستستطلع المقررة الخاصة أيضاً بزيارات عمل، بناء على دعوة من مجموعة متنوعة من أصحاب المصلحة، للنظر في قضايا النزوح الداخلي والتواصل مع طائفة من الجهات الفاعلة، بما في ذلك السلطات الوطنية.

48- وفي سياق العمل المعزز لمنظومة الأمم المتحدة وتعبئتها - ضمن خطة العمل المتعلقة بالنزوح الداخلي - في أكثر من اثني عشر بلداً متضرراً، والاستعراض المستقل الجاري بشأن الاستجابات الإنسانية لحالات النزوح الداخلي، تتولى المقررة الخاصة بحث موضوع زياراتها القطرية الرسمية وتوقيتها والتخطيط لها مع السلطات الوطنية وفقاً للاختصاصات المحددة لزيارات الإجراءات الخاصة، كما تولي في هذا الصدد الاعتبار الواجب لأنشطة المستشار الخاص في نفس البلدان. وتخطط المقررة الخاصة كذلك لإجراء زيارات عملها وفق الأهداف المتقاسمة لإطار خطة العمل، مراعية الإخبار عن تعاونها مع المستشار الخاص في جميع تدخلاتها.

49- وتشدد المقررة الخاصة على أهمية المتابعة الهادفة لضمان استمرار تقديم المشورة، وكلما أمكن، تقديم الدعم التقني. وفي هذا الصدد، تأمل المقررة الخاصة أن تساعد الشراكات مع المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية الدولية على ضمان متابعة ملموسة لتوصياتها وتعزيز الاستجابة لحالات محددة.

الاتصالات

50- ستسعى المقررة الخاصة، بالشراكة مع منظمات المجتمع المدني وغيرها من أصحاب المصلحة، إلى تكثيف الجهود الرامية إلى زيادة الوعي بالولاية. وفي هذا الصدد، تعتزم المقررة الخاصة مواصلة تعزيز الاتصال بالدول والسلطات الأخرى كأداة للدعوة وذلك عن طريق تسريع الجهود المتعلقة بتلقي المعلومات واتخاذ ما يلزم من إجراء إزاء الادعاءات المزعومة ذات الصلة بحقوق الإنسان، وعن طريق إرسال رسائل تغطي مجموعة واسعة من القضايا التي تتطلب حماية النازحين داخلياً أو الحالات التي حدثت فيها أو يمكن أن تحدث فيها انتهاكات ذات صلة بالولاية.

باء - الحالة الراهنة لمسألة النزوح الداخلي والتوجهات الاستراتيجية

1- الحالة الراهنة لمسألة النزوح الداخلي وتطور الاستجابة الدولية

51- شهدت نهاية عام 2022 تسجيل أكبر عدد على الإطلاق من النازحين داخلياً، بلغ ما يناهز 71 مليون شخص⁽³³⁾. ويعكس هذا الرقم الحاجة الملحة إلى اضطلاع الحكومات في جميع أنحاء العالم بجهود لمنع العواقب الإنسانية للنزوح الداخلي وتخفيفها ومعالجتها، والتصدي لعوامل مثل النزاعات المسلحة وتفتيش العنف وانتهاكات حقوق الإنسان وتغير المناخ والكوارث.

52- والأرقام وحدها لا تلخص النطاق الكامل للتحديات التي تواجه النازحين داخلياً. فهم يواجهون فقدان سبل عيشهم ووسائل بقائهم وشبكاتهم الاجتماعية والثقافية، مما قد يؤدي إلى الفقر والتهيش والاستبعاد والوصم. ويسقط العديد منهم فريسة للاعتداءات البدنية والعنف الجنسي والجنساني والكرب النفسي الشديد أو يظلون معرضين بشدة لذلك. وتعاني النساء والأطفال وأفراد الفئات الضعيفة والمهمشة من أسوأ الآثار. وتظل إمكانية إعادة بناء حياة العديد من النازحين داخلياً أمراً بعيد المنال طوال سنوات أو حتى لأجيال. وعلى نطاق أوسع، يعرض النزوح الواسع النطاق الذي يطول أمده للخطر ما تحرزه المجتمعات المحلية والمجتمعات ككل من تقدم نحو التنمية والسلام والازدهار⁽³⁴⁾.

53- وفي ظل الاعتراف الواسع النطاق بالمبادئ التوجيهية المتعلقة بالنزوح الداخلي باعتبارها الإطار العالمي المشترك، أحرز تقدم كبير في اعتماد أطر واستجابات وطنية، تجسدت حتى تشرين الأول/أكتوبر 2022، في إدراج 62 صكاً - تغطي 27 دولة - في قاعدة البيانات العالمية للقوانين والسياسات المتعلقة بالنزوح الداخلي⁽³⁵⁾. غير أن المستوى غير المسبوق من النزوح ينذر بالخطر وبيّن، فيما يتعلق بتنفيذ التشريعات الوطنية وغيرها من تدابير الحماية، أن دولا كثيرة لا تقي بمسؤوليتها الرئيسية في معالجة محنة النازحين داخلياً وتسوية أوضاعهم.

54- وفي عام 2019، أنشأ الأمين العام الفريق الرفيع المستوى المعني بالنزوح الداخلي لتحديد توصيات ملموسة وعملية بشأن كيفية الاستجابة على نحو أفضل لمسألة النزوح الداخلي، لا سيما حالات النزوح الطويل الأمد، وإيجاد حلول لمسألة النزوح الداخلي بقيادة الحكومات⁽³⁶⁾. وأنشئ الفريق الرفيع

(33) معلومات مقدمة من مركز رصد النزوح الداخلي.

(34) High-Level Panel on Internal Displacement, *Shining a Light on Internal Displacement: A Vision for the Future*, Executive Summary (2021).

(35) UNHCR and Global Protection Cluster, *Global Report on Law and Policy on Internal Displacement: Implementing National Responsibility* (2022).

(36) High-Level Panel on Internal Displacement, *Shining a Light on Internal Displacement*, Executive Summary.

المستوى استجابة لشواغل مردها أن مسألة النزوح الداخلي لا تحظى بما يكفي من أهمية في جدول الأعمال الدولي. وبالتالي، ستولي المقررة الخاصة الأولوية لإبراز قضايا النازحين داخلياً وتعزيز حمايتهم، لا سيما فيما يتعلق بأولئك الذين هُمّشوا أو أُهملوا، أي الفئة الأكثر هشاشة.

55- ويقدم تقرير الفريق الرفيع المستوى نبذة عامة عن الأزمة العالمية في ضوء المعالم الرئيسية للعمل المضطلع به على الصعيد العالمي والإقليمي بشأن النزوح الداخلي. واستناداً إلى استنتاجات الفريق الرفيع المستوى وتوصياته، تمثل خطة العمل المتعلقة بالنزوح الداخلي إطاراً لمنظومة الأمم المتحدة يتيح إجراء تغييرات تدعو الحاجة الماسة إليها، بما في ذلك فيما يتعلق بإيجاد حلول للنزوح الداخلي، ومنع حدوث أزمات النزوح في المستقبل، وتعزيز حماية ومساعدة النازحين داخلياً والمجتمعات المضيفة.

56- وإنّ تُسَلَّم المقررة الخاصة بدور التنمية في إيجاد حلول دائمة، فهي تشدد على أن حماية النازحين داخلياً وضمان سلامتهم وأمنهم وحقوقهم ينبغي أن يُستَرشد بهما في جميع جوانب النهج المتبع في إيجاد الحلول. وتكرر التأكيد على أن النهج القائم على حقوق الإنسان إزاء الحلول يجب أن يشمل مشاركة المجتمعات المضيفة، فضلاً عن النازحين، ويجب أن يعتمد نهجاً على نطاق المنظومة وعلى أساس المناطق⁽³⁷⁾.

57- وثمة حاجة إلى فهم مؤداه أن مسألة النزوح الداخلي ترتبط ارتباطاً مباشراً بتحديات الحوكمة والتنمية وحقوق الإنسان والسلام كما ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالعوامل المتداخلة الناشئة عن تغير المناخ والتوسع الحضري والهشاشة. وفي هذا السياق، يجب إشراك الجهات الفاعلة المعنية بمجالات التنمية والسلام والحد من أخطار الكوارث في وقت مبكر وعلى نحو منهجي وشامل في نهج يشمل المجتمع بأسره ويعزز قدرات القطاع الخاص والمجتمع المدني. ويجب أن تستند هذه الجهود إلى بيانات وأدلة قوية وتمويل مناسب. وتعتقد المقررة الخاصة أن هذه التغييرات ستحدث أثراً تحويلية على النازحين داخلياً والمجتمعات المحلية المتأثرة بالنزوح وبلدانهم.

58- وستكون مسألة الوقاية موضع أولوية رئيسية في عمل المكلفة بالولاية. وهناك حاجة إلى مزيد من البحوث والسياسات المحددة والفعالة على المستويين القطري والمحلي لتهيئة الظروف اللازمة لتجنب النزوح في المقام الأول. وتشكل السياسات الرامية إلى منع تجنيد الأطفال واستخدامهم في أنشطة غير مشروعة وتعريضهم للعنف الجنسي والاتجار بالبشر والاختطاف، ضمن انتهاكات أخرى لحقوق الإنسان تدفع الناس إلى التماس الحماية والتنقل، جزءاً أساسياً من المسؤوليات الوطنية للدول. وتقع على الدول أيضاً مسؤولية تهيئة الظروف لمنع نشوب النزاعات، لا سيما من خلال بناء التماسك الاجتماعي ومنع التوترات بين الطوائف.

59- وتذكر المقررة الخاصة أن هناك حاجة إلى إجراء مزيد من البحوث لفهم مسألة النزوح الداخلي ومعالجتها في سياق تزايد انعدام الأمن الغذائي العالمي وإلى المضي قدماً في وضع جدول أعمال للحماية يساعد على منع تعرض أشد الفئات ضعفاً للمجاعة. وستعمل مع مختلف أصحاب المصلحة لاستكشاف سبل معالجة هذه القضية الملحة.

60- وتذكر المقررة الخاصة بأن عدداً متزايداً من النازحين داخلياً ينتقلون إلى المناطق الحضرية. ويجب أن تراعي استراتيجيات الاستجابة النظام البيئي الحضري وأن تشرك الحكومات البلدية؛ وينبغي الاعتراف بالسلطات المحلية كشركاء أساسيين في جميع السياقات. ويمثل النهج القائم على المجتمع بأسره، بما يشمل المشاركة القوية للمجتمع المدني والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والقطاع الخاص،

عاملاً بالغ الأهمية في ضمان التملك المحلي للجهود المبذولة واسترشادها بالواقع المحلي، واعتمادها على كامل نطاق القدرات المتاحة⁽³⁸⁾. وفي هذا الصدد، شجع الأمين العام الدول على معالجة مسألة النزوح على نحو استباقي في سياق الإجراءات الإنمائية الوطنية والمحلية وخطط الحد من أخطار الكوارث وتغير المناخ، وعلى إشراك الجهات الفاعلة في مجال الحد من أخطار الكوارث والتكيف مع تغير المناخ في العمليات⁽³⁹⁾.

61- وتقع على الحكومات المسؤولية الرئيسية عن توفير الحماية والمساعدة للنازحين داخلياً، وتيسير الحلول الدائمة، ومنع حدوث النزوح التعسفي، ومعالجة الأسباب الجذرية للنزوح. غير أن المقررة الخاصة تسلم بأن الحكومات كثيراً ما تكون غير قادرة على تقديم هذه المساعدة أو غير راغبة في ذلك، لا سيما في حالات النزاع أو في غياب الموارد الكافية، وقد تكون هي نفسها في بعض الأحيان السبب الرئيسي للنزوح. وكما هو مبين في المبادئ التوجيهية المتعلقة بالنزوح الداخلي وأعيد تأكيده في خطة العمل، تظل السيادة مقرونة بالمسؤولية⁽⁴⁰⁾، ومن ثم ينبغي للدول أن تضع وتنفذ ما يلزم من قوانين وأطر سياسية لتحديد كيفية معالجة النزوح كأولوية على صعيد الحكومة بأكملها. وعلى الرغم من أن المقررة الخاص ترى أن تقدماً كبيراً قد أُحرز بشأن قبول مفهوم السيادة كمسؤولية منذ أن أُدرجت لأول مرة معايير المعالجة الشاملة لمسألة النزوح الداخلي في إطار المسؤولية الوطنية لعام 2005⁽⁴¹⁾، فمن المتوقع جمع المزيد من الأدلة خلال فترة ولاية المستشار الخاص المعني بإيجاد حلول للنزوح الداخلي. وفي هذا السياق، تعتقد المقررة الخاصة أن هناك فرصة لاستطلاع إمكانية البدء، خلال فترة ولايتها، في عملية مع أصحاب المصلحة المتعددين لاستعراض الإطار وتحديثه، بما يشمل التعاون مع أصحاب المصلحة الحكوميين وغير الحكوميين.

2- التوجهات الاستراتيجية والتقدم المحرز والتحديات المتبقية

62- تتناول المكلفون الذي تعاقبوا على الولاية منذ إنشائها مواضيع مختلفة من منظور واسع، استناداً إلى مجموعة واسعة من البحوث، وبذلوا جهوداً للتوعية بأزمة النزوح الداخلي على الصعيد العالمي، وتعزيز الإطار المعياري على أساس المبادئ التوجيهية، وتعميم مراعاة حقوق الإنسان للنازحين داخلياً في منظومة الأمم المتحدة، وتوسيع مشاركة هؤلاء الأشخاص. وتتاول المكلفون بالولاية بصورة حاسمة طائفة واسعة من القضايا من أجل تقديم التوجيه اللازم لفهم ظاهرة النزوح الداخلي، وكيفية تأثيرها على مختلف الفئات، والتدابير اللازمة لمعالجتها بفعالية من خلال القوانين والسياسات والممارسات وهياكل الحوكمة.

63- وللمضي قدماً، تقدّم المقررة الخاصة بعض الأفكار بشأن ما تعتبره تحديات تنتظر الولاية فيما يتصل بالاستجابة لاحتياجات النازحين داخلياً من الحماية والمساعدة، وتعزيز الحلول الدائمة، ومعالجة الأسباب الجذرية العامة للنزوح، والنهج الذي ستتبعه في معالجة هذه التحديات خلال فترة ولايتها.

64- ودأب المكلفون بالولاية على تسليط الضوء على قدرة النازحين داخلياً على التصرف بوصفها ركيزة أساسية لأوجه التصدي للنزوح الداخلي منذ بدايته. وستواصل المقررة الخاصة تعزيز دور النازحين داخلياً، لا سيما النساء والفتيات النازحات، والأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشّة، في سياق

(38) انظر: خطة العمل المتعلقة بالنزوح الداخلي.

(39) المرجع نفسه، الصفحة 10.

(40) انظر E/CN.4/2003/86، الفقرة 68.

(41) تعكس قرارات مجلس حقوق الإنسان والجمعية العامة بشأن النزوح الداخلي، وتقرير الفريق الرفيع المستوى، وخطة العمل، قدراً كبيراً من التعلم وتوافق الآراء في هذا الصدد.

الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية والمحلية، سواء في المناطق الحضرية أو الريفية، وكفالة مشاركتهم الكاملة والهادفة في القرارات التي تمسهم.

65- ولا تزال الحلول الدائمة بعيدة المنال في حين يظل العديد من النازحين داخلياً في العالم يواجهون حالة نزوح مطول. والمقررة الخاصة مقتنعة بأن النهج القائم على الحقوق يجب أن يظل على رأس جدول أعمال الاستجابات الإنسانية والإنمائية إذا رغب جميع أصحاب المصلحة في معالجة النزوح الداخلي بطريقة شاملة وتعاونية وأقل تفككا.

66- واعترافاً بأن النزوح الداخلي ظاهرة حضرية متزايدة، ستسعى المقررة الخاصة إلى تلبية احتياجات النازحين داخلياً في المناطق الحضرية ومعالجة أوجه الهشاشة التي يواجهونها، إلى جانب دعم المجتمعات المضيفة والاعتراف بدور الحكومات المحلية في التصدي لهذه الظاهرة المعقدة.

67- وستواصل المقررة الخاصة تعزيز تفعيل الإطار المتعلق بالحلول الدائمة لمشكلة النازحين داخلياً، بما في ذلك من خلال نشر واستخدام سجل مؤشرات الحلول الدائمة المشتركة بين الوكالات ودليل تحليل الحلول الدائمة لقياس التقدم المحرز صوب إيجاد حلول دائمة للنازحين داخلياً. وترحب المقررة الخاصة بالتحليل التعاوني المشترك بين الوكالات والمبادرات الجارية بهدف تسليط الضوء على النهج المنسقة لتحسين البيانات من أجل إيجاد حلول للنزوح الداخلي ومعالجة إشكالات وثغرات البيانات من منظور الالتزامات الواردة في خطة العمل، كما تشير إلى أن النهج القائم على حقوق الإنسان والنهج التعاوني في سياق الإطار ينبغي أن يظل عنصراً تأسيسياً.

68- وستواصل المقررة الخاصة العمل الأساسي الرامي إلى تعزيز وضع وتنفيذ الأطر القانونية والسياساتية التي تعتبر أساسية لمعالجة مسألة النزوح الداخلي على جميع المستويات. وستعطي الأولوية لتفعيل وتنفيذ تلك السياسات بالتعاون الوثيق مع الحكومات الوطنية والآليات الإقليمية وغيرها من أصحاب المصلحة المعنيين، وستساعد الدول والمنظمات الأخرى من خلال المشاركة المباشرة والتوصيات وإنهاء الوعي وتعبئة الدعم. وتماشياً مع ذلك، ستواصل المكلفة بالولاية المشاركة بنشاط في فرقة العمل المعنية بالقوانين والسياسات التابعة للمجموعة العالمية للحماية، التي تقودها مفوضية شؤون اللاجئين. وستستند أيضاً إلى الدروس المستفادة من النظم القضائية المحلية التي أدت أدواراً رئيسية في اتخاذ إجراءات إجبارية بشأن النزوح، وستعمل على تعزيز التبادلات الإقليمية حول تلك الممارسات الجيدة⁽⁴²⁾.

69- وعلى الصعيد الإقليمي، ترحب المقررة الخاصة بالمبادرات التي اتخذها الاتحاد الأفريقي، ومنظمة الدول الأمريكية، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومجلس أوروبا، والمنظمات دون الإقليمية من أجل تلبية احتياجات النازحين داخلياً فيما يتصل بالحماية والمساعدة والتنمية وإيجاد الحلول الدائمة لهم. ووفقاً لقرار مجلس حقوق الإنسان 6/50، تشجع المقررة الخاصة هذه المنظمات على تعزيز أنشطتها وتعاونها مع الولاية. وستسعى المقررة إلى تعزيز التعاون مع منظمة الدول الأمريكية، والعمل على أعمال حقوق الإنسان الواجبة للنازحين داخلياً، ومعالجة أنماط النزوح، وأسباب النزوح، لا سيما الجريمة المنظمة وأثرها على العنف الجنساني والمخاطر التي يتعرض لها الأطفال والشباب. وستعزز المقررة الخاصة أيضاً مشاركتها إلى جانب مجلس أوروبا كما ستستطلع سبل معالجة مسألة النزوح الداخلي الطويل الأمد في المنطقة.

70- وترى المقررة الخاصة أن هناك قيمة مضافة يمكن جنيها من تقييم حصيلة تحويل اتفاقية الاتحاد الأفريقي لحماية ومساعدة النازحين داخلياً في أفريقيا إلى قوانين وطنية وتيسير وضع خارطة

(42) انظر، على سبيل المثال: Colombia, Constitutional Court Decision T-025 of 2004; and El Salvador, Constitutional Chamber of the Supreme Court of Justice, Amparo Judgment 411-2017 of 2018.

طريق إقليمية بشأن التنفيذ. وفي هذا الصدد، ستعمل المقررة الخاصة على نحو وثيق مع الدول الأفريقية لبدء حوار وتوسيع نطاقه وإتاحة فرص للتعاون التقني لمساعدتها في الوفاء بالتزاماتها بموجب تلك الاتفاقية. وستواصل المقررة أيضاً الدعوة إلى اعتماد معايير إقليمية لحماية النازحين داخلياً في مناطق أخرى.

71- وتعتقد المقررة الخاص أن الشبكات وعمليات التبادل الإقليمي والمتعدد الأقاليم هي وسائل ممتازة لتعزيز ودعم وبناء القدرات على الصعيد القطري. ويمكن تكملة ذلك بفكرة إنشاء شبكة من أصدقاء الولاية أو مناصريها من أجل ضمان تحديث المعرفة والاستجابات السياقية والتمكن من مواصلة إسماع الشواغل التي يثيرها الأكاديميون والمجتمع المدني. وستشجّع المقررة اتباع نهج نظمي تراعى فيه جميع الجهات الفاعلة. وسيُحرص على تعزيز التبادلات المتعددة الأقاليم وتوثيق الممارسات الجيدة والدروس المستفادة بوصفها أدوات للتأثير في واضعي السياسات. ويمكن أن تكون هذه الأدوات أيضاً وسائل للمساعدة في دمج المبادئ التوجيهية عبر إضفاء الطابع المؤسسي والطابع المحلي على الاستجابات.

رابعاً- الأولويات المواضيعية

72- حدّدت المقررة الخاصة الأولويات المواضيعية الأولية التالية التي ستسترشد بها في تقاريرها وحواراتها وفي تقديم مشورة قائمة على الخبرة إلى أصحاب المصلحة على الصعيدين العالمي والقطري، استناداً إلى مشاركتها الأولية ومناقشاتها مع الدول الأعضاء وطائفة واسعة من المحاورين: (أ) النزوح الداخلي الناجم عن نقشي العنف؛ (ب) عمليات السلام واتفاقات السلام وبناء السلام والنزوح الداخلي؛ (ج) تغير المناخ والنزوح الداخلي؛ (د) إدماج وإعادة إدماج النازحين داخلياً. وفي الوقت نفسه، ستظل المكلفة بالولاية منفتحة ومتيقظة إزاء القضايا الناشئة.

ألف- النزوح الداخلي الناجم عن نقشي العنف

73- فيما يتعلق بمسألة النزوح الناجم عن نقشي العنف، تسلم المقررة الخاصة بالمسؤولية المرتبطة بولايتها إزاء مواصلة دعم الإجراءات الرامية إلى منع ومعالجة أسباب النزوح المهيمنة، والتوعية بقضايا النازحين داخلياً الذين يحتاجون إلى جهود لإبراز معاناتهم وتعزيز الاهتمام بهم. وفي هذا الصدد، ستبذل المقررة الخاصة جهوداً من أجل تسليط الضوء على مجموعة متنوعة من حالات انتشار العنف التي تسبب النزوح الداخلي في العالم، تشمل الاضطلاع ببعثات وإنجاز تحليلات وحوارات وإعداد تقرير مواضيعي.

74- وتناول المكلفون السابقون بالولاية مسألة منع النزوح التعسفي في حالات النزاع المسلح ونقشي العنف، وأنجزوا تحليلاً للمعايير القانونية الدولية المتعلقة بالالتزام بمنع حدوث النزوح التعسفي⁽⁴³⁾. وقد يكون نقشي العنف ذا صلة بالعصابات أو إجرامياً بطبيعته، كما قد يكون موجهاً ضد الأقليات العرقية أو الدينية أو السياسية أو غيرها من الجماعات. ويمكن أن يؤثر على مجموعة صغيرة في منطقة محلية أو مجتمع كبير موزع على رقعة واسعة. وفي بعض السياقات، تطورت طبيعة النزاعات المسلحة لتصبح أكثر تعقيداً وتفاوتاً وتشظياً، إذ يمكن أن تجتمع فيها ديناميات مرتبطة بالنزاع وحالات نقش للعنف تشمل جهات فاعلة أخرى من غير الدول، بما في ذلك العصابات وشبكات الجريمة المنظمة. وأصبحت الحلول

السياسية أكثر استعصاء والنزوح واقعاً سائداً ومطولاً بصورة متزايدة⁽⁴⁴⁾. ويحدث كل ذلك أكثر فأكثر في سياقات تنطوي على مخاطر أشد مرتبطة بتغير المناخ والكوارث.

75- ويساور المقررة الخاصة القلق لأن النزوح في حالات تقشي العنف لا يزال غير معترف به إلى حد كبير في سياقات مختلفة، شأنه في ذلك شأن الأثر غير المتناسب لهذا العنف على فئات محددة. وستعمل المقررة الخاصة مع مختلف أصحاب المصلحة لتسليط الضوء على هذا العامل المهم من عوامل النزوح، بغية دعم الحكومات والمجتمع الدولي في وضع استراتيجيات وقائية استباقية وفعالة تستند إلى جملة أمور منها التشاور الهادف والجامع مع النازحين داخلياً والمجتمعات المحلية المتأثرة بالنزوح وإشراكهم ودعم المنظمات الإنسانية والجهات الفاعلة في مجال التنمية والسلام.

باء - عمليات السلام واتفاقات السلام وبناء السلام والنزوح الداخلي

76- حدد المجتمع الدولي أهمية حقوق الإنسان وارتباطها بالأمن والتنمية في سياق إدانة السلام. وتعزز خطة عام 2030 الترابط بين السلام والأمن والتنمية المستدامة والحاجة إلى مضاعفة الجهود لحل النزاعات ومنعها. وتتفق المقررة الخاصة مع الفريق الرفيع المستوى المعني بالنزوح الداخلي ومع تأكيد خطة العمل أهمية إدماج تناول مسألة النزوح الداخلي في عمليات السلام واتفاقات السلام وبناء السلام، التي لم يُحرص فيها باستمرار على معالجة النزوح الداخلي أو استيعاب النازحين داخلياً، لا سيما النساء والشباب ومجموعات الأقليات⁽⁴⁵⁾.

77- ويدعو الإطار المتعلق بالحلول الدائمة لمشكلة النازحين داخلياً إلى أن تكون الحلول الدائمة هدفاً محدداً لاتفاقات السلام؛ وتحقيقاً لهذه الغاية، ينبغي أن تعالج هذه الاتفاقات الاحتياجات والحقوق والمصالح المشروعة المحددة للنازحين داخلياً، وأن تتضمن نهجاً قائماً على حقوق الإنسان لدعم الحلول الدائمة التي تكفل مشاركة النازحين داخلياً في عمليات السلام وأنشطة بناء السلام. ويبرز الإطار أيضاً أهمية مشاركة المرأة، تماشياً مع قرار مجلس الأمن 2000/1325 بشأن المرأة والسلام والأمن. وفي إطار الولاية، ثمة تاريخ طويل من الالتزام بدعم الحلول الدائمة من خلال إشراك أصحاب المصلحة الرئيسيين، بما في ذلك لجنة بناء السلام⁽⁴⁶⁾.

78- وللجهات الفاعلة في مجال السلام دور هام تؤديه - بما في ذلك من خلال النهج المجتمعية - في تسوية مشكلة النزوح ومنع تكراره عن طريق دعم عمليات السلام ورصدها وتعزيز المصالحة وإشراك النازحين داخلياً والمجتمعات المحلية المتأثرة بالنزوح في تلك العمليات. وقد أتاحت بعثات السلام النهوض بحماية المدنيين، وبالتالي منعت النزوح الناجم عن النزاعات، ودعمت تسوية النزاعات، والوصول إلى العدالة، والمساءلة عن الجرائم المرتكبة أثناء النزاع.

79- وتذكر المقررة الخاصة بتوصية سلفها الداعية إلى أن تكون الدول والمجتمع الدولي أكثر التزاماً بدعم الأطر الشاملة للعدالة الانتقالية لمعالجة الأسباب الجذرية للعنف والنزاع اللذين يؤديان إلى النزوح

(44) المرجع نفسه، الفقرة 28؛ انظر أيضاً الفقرة 30.

(45) High-Level Panel on Internal Displacement, *Shining a Light on Internal Displacement*, pp. 15 and 16. فيما يتعلق بكفالة مشاركة المرأة في المشاورات مع مجتمعات النازحين داخلياً، انظر أيضاً: United Nations Development Fund for Women, "Securing the peace: guiding the international community towards women's effective participation throughout peace processes" (New York, October 2005).

(46) انظر A/68/225. انظر أيضاً A/HRC/35/27، الفقرتان 56 و 57، و Gerard McHugh, *Integrating Internal Displacement in Peace Processes and Agreements* (Endowment of the United States Institute of Peace and Brookings Institution, 2010).

الداخلي. واستناداً إلى تقارير المكلفين السابقين بالولاية بشأن الإسكان والأراضي والممتلكات⁽⁴⁷⁾ والعدالة الانتقالية في سيقاقات النزوح الداخلي⁽⁴⁸⁾، ستتظر المقررة الخاص في التقدم المحرز من أجل تحديد الممارسات الجيدة ودراسات الحالات الإفرادية والتحديات القائمة. وستسعى أيضاً إلى التعاون مع هيئات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان من أجل متابعة العمليات الجارية في مجال العدالة الانتقالية وبسط السلام، وتعزيز إدماج النازحين داخلياً، والتعرف على تجارب الحكومات المعنية وتحدياتها وممارساتها. وهي تأمل في تنشيط وتعزيز الحوار المطلوب بين مجموعة من الجهات الفاعلة، في ضوء الهدف النهائي المتمثل في الانتقال من المناقشة إلى تحسين الممارسة⁽⁴⁹⁾.

80- وتحيط المقررة الخاصة علماً بتقرير المقرر الخاص المعني بتعزيز الحقيقة والعدالة والجبر وضمانات عدم التكرار عن التجارب العملية لبرامج الجبر المحلية، لا سيما استنتاجه أن النازحين داخلياً ما زالوا مهملين في برامج الجبر، وستواصل النظر في هذه المسألة⁽⁵⁰⁾. ويتمثل أحد التحديات الرئيسية في إيجاد أفضل طريقة لإدماج النازحين في هذه البرامج حتى يتمكنوا من الحصول على جبر كاف⁽⁵¹⁾. وفي هذا الصدد، ستتستفيد المقررة الخاصة من تجربتها الخاصة في عمليات العدالة الانتقالية ومفاوضات السلام وبناء السلام التي عاينتها في بلدها.

81- وتعتقد المقررة الخاصة اعتقاداً راسخاً أن العدالة الانتقالية، وتحديدًا المبادرات الرامية إلى تعزيز التعافي من الانتهاكات الواسعة النطاق للحقوق من خلال الاعتراف بالضرر⁽⁵²⁾، فضلاً عن الجهود الرامية إلى تعزيز التماسك الاجتماعي من خلال الحوار الفعال والمصالحة بين المجتمعات المحلية، عنصر حاسم في تسوية النزاعات على نحو مستدام ومنع نشوب نزاعات جديدة أو تجددتها في المستقبل⁽⁵³⁾. وفي هذا الصدد، تدرك بالاستنتاج الذي خلص إليه الفريق الرفيع المستوى المعني بالنزوح الداخلي فيما يتعلق بعدم كفاية تطبيق هذا النوع من المبادرات، التي تسهم في التعافي والانتعاش والمصالحة والتماسك الاجتماعي⁽⁵⁴⁾.

جيم - تغير المناخ والنزوح الداخلي

82- تتغير المناخ ليس محركاً للنزوح فحسب، بل هو أيضاً عامل مضاعف للمخاطر. ففي عام 2022، تسببت 2 350 كارثة تقريباً في نزوح 32,6 مليون شخص جديد في 148 دولة ومنطقة. ومن أصل 71 مليون شخص كانوا نازحين داخلياً حتى نهاية عام 2022، نزح 8,7 ملايين شخص منهم بسبب الكوارث⁽⁵⁵⁾. وتشير الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ أن حجم التغيرات الأخيرة في النظام المناخي أمر لم يسبق له مثيل على مدى مئات أو حتى آلاف السنين. ومن المرجح أن يزداد حجم مخاطر النزوح وشدها على نحو كبير. ومعلوم أن العديد من البلدان الأكثر عرضة للخطر هي من بين

(47) A/HRC/47/37.

(48) A/73/173.

(49) المرجع نفسه، الفقرتان 66 و 67.

(50) A/HRC/42/45.

(51) المرجع نفسه، الفقرتان 125 و 129.

(52) انظر A/73/173.

(53) High-Level Panel on Internal Displacement, *Shining a Light on Internal Displacement*, p. 16.

(54) المرجع نفسه، الفقرتان 16 و 17.

(55) معلومات مقدمة من مركز رصد النزوح الداخلي.

البلدان التي يقع عليها أقل قدر من المسؤولية إزاء الانبعاثات المؤدية إلى تغير المناخ. وفي حالة بعض الدول الجزرية الصغيرة النامية، يمثل تغير المناخ تهديداً حقيقياً ووجودياً⁽⁵⁶⁾.

83- وتعرب المقررة الخاصة عن امتنانها للمكلفين السابقين بالولاية لتعزيزهم فهم الآثار الضارة البطيئة الظهور لتغير المناخ⁽⁵⁷⁾، لا سيما فيما يتعلق بكون التصدي للنزوح الداخلي في هذه السياقات يتطلب نهجاً شاملاً ومتعدد أصحاب المصلحة ومنسقاً في مجالات العمل المناخي، والحد من مخاطر الكوارث، والتنمية، وحماية حقوق الإنسان، فضلاً عن دور الفاعلين في مجال السلام في سياق البيئات التي تتفاعل فيها الآثار الضارة لتغير المناخ مع النزاع المسلح⁽⁵⁸⁾. والمقررة الخاصة مقتنعة بأن هناك حاجة ماسة إلى تحسين فهم التفاعل بين تغير المناخ والكوارث والنزاعات وكيفية تأثيره على ديناميات النزوح وحقوق النازحين داخلياً. وهي تعتقد أن هناك حاجة إلى استجابة أكثر تكاملاً في التعامل مع تغير المناخ والنزوح الداخلي والتغلب على التفكك الناجم عن الأسباب المختلفة للنزوح.

84- وتكرر المقررة الخاصة تأكيد الحاجة إلى اعتماد نهج قائم على حقوق الإنسان ومراعٍ للمنظور الجنساني إزاء الحد من أخطار الكوارث، والإنذار المبكر، والتخطيط لحالات الطوارئ، وإدارة الكوارث، والتخفيف من حدتها والتكيف معها، وجهود الإنعاش، من أجل تقادي النزوح الناجم عن الكوارث والحد منه ومعالجته، وتوفير حماية أفضل للمتضررين وتلبية احتياجاتهم وإيجاد حلول دائمة لهم.

85- وتذكر المقررة الخاصة بما اضطلع به المكلفون السابقون بالولاية من عمل فيما يتصل بالاعتراف بالصعوبات العديدة التي يواجهها النازحون بسبب الكوارث فيما يتعلق بالحماية⁽⁵⁹⁾. وتشير أيضاً إلى المبادئ التوجيهية العملية لحماية الأشخاص في حالات الكوارث الطبيعية، الصادرة عن اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، التي تشير إلى أن مخاطر الحماية هذه ترتبط بالاحتياجات القصيرة الأجل، بما في ذلك الحق في حماية الحياة، والحصول على الغذاء والماء والمأوى للبقاء على قيد الحياة، والخدمات الصحية لعلاج المصابين بجروح. وفي هذا الصدد، ستعمل المقررة الخاصة على نحو وثيق مع الجهات الفاعلة ذات الصلة، بما في ذلك المقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية حقوق الإنسان في سياق تغير المناخ، وأصحاب المصلحة مثل المنتدى المعني بالنزوح الناتج عن الكوارث، لدعوة الدول إلى اتخاذ إجراءات لسد الثغرات القانونية والسياساتية لحماية الأشخاص النازحين داخلياً بسبب تأثيرات تغير المناخ والكوارث⁽⁶⁰⁾.

86- وإذ تشير المقررة الخاصة إلى المبدأ 5 (المتعلق بدور السلطات والجهات الفاعلة الدولية في منع وتجنب الظروف التي قد تؤدي إلى نزوح الأشخاص) والمبدأ 6 (المتعلق بحق كل إنسان في الحماية من النزوح التعسفي) من المبادئ التوجيهية المتعلقة بالنزوح الداخلي، فهي تود أن تستطلع الاستراتيجيات القائمة (أو اللازمة) لمنع أسباب النزوح والنزوح التعسفي المتصلة بالكوارث وتغير المناخ. ومن المرجح أن يتطلب ذلك اتباع نهج متميز يأخذ في الاعتبار تقاطع النزاعات والكوارث، والحالات التي يتداخل فيها الاثنان، فضلاً عن جاهزية النظم المرتبطة بآليات الإنذار المبكر.

(56) High-Level Panel on Internal Displacement, *Shining a Light on Internal Displacement*, p. 6.

(57) انظر A/60/338 وA/60/338/Corr.1 وA/64/214 وA/66/285 وA/75/207 وA/HRC/10/13/Add.1.

(58) A/76/169.

(59) انظر، على سبيل المثال، A/HRC/10/13/Add.1، الفقرة 4.

(60) انظر، على سبيل المثال، Platform on Disaster Displacement, “Internal displacement in the context of disasters and the adverse effects of climate change: submission to the High-Level Panel on Internal Displacement” (2020).

دال - إدماج وإعادة إدماج النازحين داخلياً

87- ستشارك المقررة الخاصة في الحوار الجاري بين أصحاب المصلحة المتعددين والمبادرات الرامية إلى دعم التحليل القائم على حقوق الإنسان، وستكرس تقريراً مواضيعياً لمسألة إدماج وإعادة إدماج النازحين داخلياً، لا سيما الظروف التي تسهم في استدامة العودة والإدماج المحلي والاستقرار في أماكن أخرى من بلدان النازحين، والتجارب والتصورات الحية للنازحين داخلياً التي تمنحهم الشعور بالانتماء، من بين عوامل أخرى. ويشير المبدأ 28 من المبادئ التوجيهية المتعلقة بالنزوح الداخلي إلى أن السلطات المختصة هي الجهة التي يقع عليها في المقام الأول واجب ومسؤولية تهيئة الظروف وتوفير الوسائل التي تسمح للنازحين داخلياً بالعودة إلى موطنهم أو إعادة التوطن طوعاً في مكان آخر من البلد؛ وعلى السلطات أن تسعى إلى تيسير إدماجهم أو إعادة إدماجهم. ويحدد الإطار المتعلق بالحلول الدائمة لمشكلة النازحين داخلياً ثمانية معايير قائمة على حقوق الإنسان لتحديد مدى تحقق الحلول الدائمة. وكما ذكر أعلاه، وضعت مؤشرات على هذا الأساس لتقييم التقدم المحرز نحو تحقيق تلك المعايير⁽⁶¹⁾.

88- وفي سياق الإطار السالف الذكر، يوصف الطريق نحو الإدماج المستدام أو إعادة الإدماج بأنه "عملية تدريجية وطويلة الأجل في كثير من الأحيان تصب في تقليص حجم الاحتياجات المرتبطة بالنزوح على وجه التحديد وضمان التمتع بحقوق الإنسان دون تمييز". ويظل الإدماج أو إعادة الإدماج مسألة سياقية ومتعددة الأبعاد تستند جزئياً إلى التجارب الفردية وتصورات وتطلعات النازحين داخلياً والنازحين سابقاً والمجتمعات المضيفة. وستدرس المقررة الخاصة البرامج التي تتناول مسألة التماسك الاجتماعي، والرفاه النفسي - الاجتماعي، والمشاعر الذاتية بشأن الانتماء، والشبكات الأسرية والاجتماعية، والوصول إلى المعلومات، وكيفية معالجة هذه البرامج مسألة التمييز والتهميش اللذين يواجههما النازحون داخلياً في مجتمعاتهم المحلية الجديدة أو مجتمعاتهم الأصلية، لا سيما فيما يتعلق بالتقدم المحرز على طريق التوصل إلى حلول دائمة.

89- ويشير المبدأ 9 من المبادئ التوجيهية المتعلقة بالنزوح الداخلي إلى أن الدول ملزمة بصفة خاصة بضمان الحماية من النزوح للشعوب الأصلية والأقليات والفلاحين والرعاة وغيرهم من المجموعات التي تعتمد بوجه خاص على أراضيها وترتبط بها. فبالنسبة لهذه الفئات، يعني النزوح فقدان الهوية الاجتماعية والثقافية. وفيما يتصل بهذا الالتزام، ستركز المكلفة بالولاية بصفة خاصة على دور الهوية، مثلاً من منظور الممارسات الثقافية والروحية والدينية، في التمكن من الاندماج أو إعادة الإدماج. وتذكر المقررة الخاصة بضرورة اعتماد نهج متميز لتيسير الإدماج، لا يركز على الضرر الذي يلحق بالنازحين داخلياً فحسب، بل أيضاً، في الواقع، وبصورة رئيسية، على قدرتهم على الصمود وقدراتهم الأخرى، بما فيها القدرة على التصرف.

90- وستتولى المقررة الخاصة تحليل الصلة بين الصحة العقلية والمعاناة، بما في ذلك التأثيرات العابرة للأجيال الناجمة عن انعدام الجذور الإقليمية والثقافية نتيجة للنزوح؛ والاضطراب النفسي اللاحق للصدمات؛ والشعور بالوحدة والعزلة؛ وتأثير التمييز والتحامل؛ وغيرها من التحديات المتعلقة بالصحة النفسية التي يمكن أن تعيق الاندماج المحلي والمشاركة النشطة للأشخاص النازحين داخلياً في بلورة الحلول. وستبين المقررة أهمية الرعاية النفسية - الاجتماعية والدعم الاجتماعي والشبكات المجتمعية، والحماية من التمييز، والوصول إلى المعلومات، والرعاية الصحية العقلية في سياق تأثير الأحداث المتغيرة للحياة على النازحين داخلياً وكيفية تأثير هذا الدعم على اندماجهم. وتلاحظ المقررة الخاصة أن جانب الصحة العقلية لم يحظ باهتمام يذكر ضمن أطر الحلول الدائمة، التي تميل إلى التركيز على الجوانب

(61) انظر: <https://inform-durablesolutions-idp.org/>.

الملموسة والمادية والقانونية. وستدرس المقررة الخاصة التأثير النفسي - الاجتماعي للنزوح وستقدم توصيات بشأن الكيفية التي يمكن بها للتدخلات المستهدفة أن تدعم الحلول الدائمة.

91- وستنظر المقررة الخاصة أيضاً في الدور الذي لا غنى عنه المتمثل في استخدام التكنولوجيا والأدوات الرقمية في أوساط النازحين داخلياً، وأفضل السبل لتقديم الدعم إليهم ولدعم المجتمعات المضيفة في ضوء واقع الفجوة الرقمية، كما ستتناول مسألة الوصول إلى الأدوات الرقمية، والفجوة بين الجنسين في استخدام الإنترنت⁽⁶²⁾، وكيفية إسهام الوصول الرقمي في استيعاب النازحين وإدماجهم، وطبيعة التحديات التي يواجهونها، وكيفية استفادة هذه الفئات من المستخدمين على نحو أفضل من الأدوات والحلول الرقمية المتاحة على نحو يراعي أوضاعهم الخاصة، التي قد تكون التكنولوجيا عاملاً في تيسيرها أو زيادة تعقيدها.

(62) انظر A/74/821.